اثر الضرائب على الدخل القومي
فى جمهورية مصر العربية

محمد عبدالرحمن زيدان عطية *

* **محمد عبدالرحمن زيدان -** بكالوريوس تجارة جامعة الزقازيق ٢٠٠٢ - ماجستير اقتصاد وبحوث السياسية بمعهد الدراسات والبحوث الاسيوية ٢٠١٦- مفتش ضرائب بمكافحة التهرب الضريبي بالشرقية - وتتمثل اهتمامته البحثية فى الدراسات الضربية والاقتصادية -.
Email: Hors.2023@gmail.com

ملخص البحث

تم استعراض هذا البحث بعنوان قياس اثر الضرائب الدخل القومي وتمت الدراسة من خلال مدي تأثير الثورات على الدخل القومي وعرض بعض مصادر الدخل القومي والمبحث الثاني بعنوان مدي تأثير الضرائب علي الاستثمارات الاجنبية والمحلية فى مصر وشرح الاعفاءات الضريبية ومدي انعكاسها علي الانتاج بأنواعها وهي اداة الدمج للأقتصاد ولقد حققت مصر في غضون السنوات الماضية أنجازاً في تجاوز اللازمة المالية والاقتصادية نتيجة الثورات ٢٥ يناير و٣٠ يونيو ومشكلة الديون وبناء البنية الاساسية الازمة للتنمية كما حققت إستقراراً ملحوظاً في سعر الجنيه خلال عام ٢٠١٨ وخفض معدلات التضخم خصوصاً بعد تعويم الجنيه المصرى والذي أدي الى التدفقات الدولارية الى البنوك ، فجاء النظام الضريبي المصري يسعي لموجهة رياح التغيير فقام بتقديم العديد من الحوافز الضريبية والإعفاءات التى تؤدى الى تنمية المدخرات وتشجيع الاستثمار واجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وفى النهاية نجد ان الدخل القومي فى مصر يعتمد على الاستثمار الاجنبي والايرادات الضريبية بشكل اساسي .

Abstract

The study examined the impact of taxes on national income and the presentation of some sources of national income. The second study dealt with the extent of the impact of taxes on foreign and domestic investments in Egypt, explaining the tax exemptions and the extent of their reflection on production of all kinds. Egypt has achieved over the past years an achievement in exceeding the financial and economic necessities due to the revolutions of 25 January and 30 June, the problem of debt and building the infrastructure for development. It also achieved remarkable stability in the price of the pound during 2018 and reduce inflation rates Especially after the floating of the Egyptian pound, which led to dollar inflows to banks, came the Egyptian tax system seeks to adjust the winds of change and provided many tax incentives and exemptions that lead to the development of savings and encourage investment and attract domestic and foreign capital and finally we find that the national income in Egypt depends on Foreign investment and tax revenues are basically.

مقـــدمـة :

تتمثل الضرائب فى العصر الحديث أهم انواع الايرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها العامة ، فالدولة تلزم الافراد المساهمة فى تكاليفها أو أعبائها العامة عن طريق فرض الضرائب عليهم طبقاً للنظام فنى معين ، يقوم على مجموعة معينة من القواعد والمبادئ التى تحكم سلوك الدولة والتزام الافراد بأداء الضريبة ، ونظراً للطبيعة الخاصة للضريبة كمورد عام يتغير حجماً بتغير الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وتعتبر الضريبية اداة مالية يتم بموجبها تحويل الموارد من الاستخدام الخاص الى الاستخدام العام فهي اداة تقطع من دخول ثروات الاخريين و تقوم بتحويله الى الدولة لتحقيق أغرضها و اشباع الحاجات العامة ، كما تعمل على تحقيق الاستقرار والاقتصاد ، وتنمية امكانية الادخار عن طريق التخفيف الضريبي ، اضافة الى ضبط الاقتصاد ففى حالة التضخم تقوم بامتصاص النقد الزائد برفع نسبتها ، أما فى حالة الانكماش تخفض اسعارها وتزداد الاعفاءات مما يزيد من الادخار وبالتالى التوسع في الاستثمار .

لابد من دراسة وتتبع آثار الضرائب علي الدخل القومي وذلك لأن هناك صعوبات تحليلية جمة لتحديد آثار الضرائب من الوجهة الاقتصادية وذلك لأن الضريبة تعد أحد العوامل المتعددة التي تؤثر جميعها في مجرى الدخل القومي ولهذا تتشابك الضرائب مع الآثار التي تنشأ عن النفقات العامة كذلك

تختلف هذه الآثار تبعا لما إذا كنا ننظر إلى كل ضريبة على حدة أم الهيكل الضريبي بأسره حيث يتضح لنا أن الآثار النهائية الاقتصادية للضرائب لا تتوقف على الآثار المترتبة على فرضها فقط بل تختلف تبعا لما يترتب على انفاق حصيلتها من نتائج وهكذا فالضرائب والانفاق العام آثارها الاقتصادية مترابطة ومتشابكة ولهذا يجب أن تكون السياسة الضريبية متسمة بطابع المرونة التلقائية حيث يتهيأ

للهيكل الضريبي من مقومات المرونة ما يجعله بقادر على التكيف وفق الظروف المتغيرة وتبعا لمستوى النشاط الكلي السائد في المجتمع دون ما حاجة لإجراء تعديلات في التشريع الضريبي نفسه

فهي تشكل عبئا على الأفراد ويتبقى أن نتساءل عما إذا كانت الضريبة وهي تحول جزءا من الدخل القومي من الأفراد إلى الدولة تشكل بدورها عبئا على الأمة في مجموعها أم لا فقد خلص

البعض إلى أن الضريبة إذا ما استخدمت حصيلتها فورا في تغطية النفقات العامة في الداخل لا تشكل عبئا حقيقيا في الناتج القومي .

كما أن السياسات الضريبية في مصر تستهدف زيادة النمو الاقتصادي وفرص العمل ، وفى نفس الوقت تحقق العدالة الاجتماعية خاصة من خلال زيادة الحصيلة الضريبية وموارد الدولة التي يتم توجيهها للأنفاق علي البرامج الاجتماعية والتنموية ، وان الحكومة المصرية تعمل على تطوير رفع كفاءة الإدارة الضريبية ، وتحقيق الاستقرار في التشريعات الضريبية اللازمة لتشجيع الاستثمار ، وكذلك استقرار السياسات الضريبية بالتعاون مع الدول المشاركة في الاتفاقات الدولية والتي تستهدف مواجهة التهرب الضريبي وتبادل المعلومات.

وقد تم تخفيض معدل الضرائب من ٣٠% الى سعر موحد علي الدخول العليا وهو ٢٢.٥ % وهو انخفاض غير مسبوق فى ضريبة الدخل وكان هذا مصاحباً للمؤتمر الاقتصادي ٢٠١٥ [١]

مشكلة الدراسة :.

لقد أصبح من الضروري من وجهة نظر الباحث أن الضرائب لها أثر كبير على الدخل القومي بجمهورية مصر العربية وتنقسم الضرائب في مصر إلي ضرائب الأشخاص الطبعيين وضرائب الأشخاص الاعتباريين كلاً منهما لها نسب ضريبية مختلفة ، فالضرائب علي الأشخاص الطبعيين تبدأ من ١٠% الى ٢٢% أما الأشخاص الاعتبارية فبسعر نسبي ثابت ٢٢ % بدون شرائح او أعفاءات وتتمثل مشكلة الدراسة في التعرض لهذه الظاهرة ودراستها بشكل أوسع والاستفادة منها .

أهداف الدراسة:.

تهدف الدراسة الي كيفة تأثير الضرائب على الدخل القومي بجمهورية مصر العربية ويتم من خلال الأهداف التالية :.

١. دراسة مدي تأثير الثورات على الدخل القومي فى مصر
٢. دراسة مدي تأثير الضرائب علي الاستثمارات الاجنبية والمحلية فى مصر

الحدود الزمنية :.

الحدود الزمنية :. ٢٠١٠ . ٢٠١٨

الحدود المكانية : جمهورية مصر العربية

[١] بيان رئاسة مجلس الوزراء . **المؤتمر الاقتصادي . حوافز الاستثمار من أجل بناء اقتصاد مصري قوي** . مارس ٢٠١٥

فقد بدأت علي العمل بقانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ مع إجراء بعض التعديلات وما زلت عليه ، والذي يفرض ضريبة سنوية علي مجموع صافي الدخل للأشخاص الطبعيين المقيمين بالنسبة لدخولهم المحققة فى مصر أو خارجها اذا كانت مصر مركز لنشاطهم التجاري أو الصناعي وذلك بعد التعديلات التى حدثت بعد المؤتمر الاقتصادي مارس ٢٠١٥ وتخفيض سعر الضريبة الي ٢٢.٥% بدل من ٢٥ % لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفي أول يوليو ٢٠١٨ صدر تعديل للقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠١٧ بتعديل شرائح الضريبة علي الدخل وبعد موافقة مجلس النواب علي التعديلات كانت كما يلي:

- الشريحة الأولى حتـــــــــي ٨٠٠٠ جنيه معفاة
- الشريحة الثانية أكثر من ٨٠٠٠٠ جنيه حتى ٣٠٠٠٠ ١٠%
  ويخصم ٨٥% علي قيمة الضريبة
- الشريحة الثالثة أكثر من ٣٠٠٠٠ جنيه حتى ٤٥٠٠٠ ١٥%
  ويخصم ٤٥% علي قيمة الضريبة
- الشريحة الرابعة أكثر من ٤٥٠٠٠ جنيه حتى ٢٠٠٠٠٠ ٢٠%
  ويخصم ٧.٥% علي قيمة الضريبة
- الشريحة الخامسة أكثر من ٢٠٠٠٠٠ جنيه حتى ـــ ٢٢.٥%
  لايوجد خصم علي قيمة الضريبة نهائياً

فروض الدراسة

وفى ضوء ما تقدم فأن فروض البحث تعتمد علي الفروض الأساسية الآتية :.

- **الفرض الاول** : هل الاستقرار يؤثر على الضرائب وبالتالى يؤثر على الدخل القومي .
- **الفرض الثاني** : هل توجد علاقة بين الضرائب والدخل القومي .

منهــج الدراسة :.

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الاستقرائي للآليات الضريبية فى جمهورية مصر العربية بأنواعها فى ضرائب الدخل علي الأشخاص الطبيعيين ، وضرائب الشركات للأشخاص الاعتباريين والمتغير التابع ، مما يؤثر فى الدخل القومي .

المبحث الاول . مدي تأثير الثورات على الدخل القومي

ان الاقتصاد المصري من أقدم اقتصاديات العالم حيث بدأ بالقطاع الزراعي والتبادل حيث بدأ التجاري مع البلدان المجاورة ، ومر بمراحل تطور وانحدار حتي بداية العصر الجمهوري وثورة يوليو ١٩٥٢، بدأ الرئيس جمال عبد الناصر في الإصلاح الاقتصادي وإنهاء الفترة الإقطاعية ومن هنا بدأت الثورة الاقتصادية في مجالات عدة وكان حينها الاقتصاد يتمتع بدرجة عالية من المركزية.

وجاء حكم الرئيسين أنور السادات ومن بعده محمد حسني مبارك بإصلاحات اقتصادية وزيادة فى الدخل القومي لجذب الاستثمارات الاجنبية الى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٤ الى عام ٢٠٠٨ وتسهيل النمو المحلي ، ومن المتعارف عليه أنه عند حساب الدخل لدولة معينة يؤخذ بعين الاعتبار الدخل من مختلف القطاعات الانتاجية ، مثل القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والخدمي وغيرهما.

وبحسب تعريف خبير الاقتصاد المعروف (كينز) فأن **الدخل القومي** هو مجموع المبالغ من جميع السلع والخدمات المنتجة في البلد خلال عام ، **أما صافي الدخل القومي** فيعرف انه الناتج المحلي الأجمالي مضافاً إلية صافي الإيرادات ، والاجور ، والمرتبات ، والايرادات الخارجية ، مطروحاً منه نفقة رأس المال للأصول الثابتة ، مثل المساكن والمباني والآلات ووسائل النقل والبنية التحتية وقد انخفض احتياطي النقد الاجنبي للحكومة لأكثر من ٥٠٪ في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ إلى دعم الجنية المصري ، لعدم توفر المساعدات المالية الخارجية ، نتيجة لفشل المفاوضات مع صندوق النقد الدولي بشأن قرض بـ٤.٨ مايار دولار و التي استمرت أكثر من ٢٠ شهرا.[١]

وبلغ الناتج المحلي الاجمالي المصري ٢٥٤ مليار دولار لعام ٢٠١٥ وانخفض الاقتصاد المصري كثيراً فى عام ٢٠١٦ بسبب انخفاض عوائد السياحة و تحطم الطائرة الروسية مما دفع البنك المركزي لتعويم الجنيه حيث انخفض قيمة الجنية المصري من ٨.٨ جنيه إلى ١٣ جنيه للدولار وأدت إلى تلقي سيولة دولاريه للبنوك وصلت الي ١٣.٥مليار من الدولارات حتى فبراير عام ٢٠١٧.

وايضا قامت الحكومة المصرية بطلب قرض ١٢ مليار دولار من صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٦ لثلاث سنوات وحصلت مصر على شريحة أولى بقيمة ٢.٧٥٠مليار دولار ووصلت الديون الخارجية ب٥٥.٧مليار دولار بعد ان كانت ٣٤ مليار دولار قبل ثورة يناير واستطاعت مصر جذب ٦.٥مليار دولار كاستثمارات أجنبية في عام ٢٠١٦ و ١٠ مليار دولار في عام ٢٠١٧ م.

[١] البنك الدولى . ماشين واي باك . **الاقتصاد المصري ومدي تأثير الثورات علية سبتمر ٢٠١٦**

اولاً . قطـــاع الـــزراعة

وهو يمثل القطاع الزراعي في مصر ١٤.٧% من الناتج القومي الإجمالي ويعمل به حوالي ٨.٥ مليون شخص وهو ما يشكل نسبة ٣٢% من سوق العمل المصري، و بلغت قيمة الإنتاج الزراعي ١٤٢.٢ مليار جنيه وقيمة الصادرات الزراعية نحو ٦.٧٩ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٨، ومساحة مصر الإجمالية مليون كم^{٢} وهي ما تساوي ٢٣٨ مليون فدان معظمها صحراء ومنها ٥.٥% فقط مسكونة وتبلغ المساحة المنزرعة ٨.٦ مليون فدان أي ما يمثل ٣% من إجمالي مساحة مصر ولم يتأثر القطاع الزراعي خلال ثورة ٢٥ يناير حيث زادات نسبة الاستثمار فى القطاع الزراعى خلال بداية عام ٢٠١١.

و تعتبر الثروة السمكية في مصر واحدة من أهم مصادر الدخل القومي، وكذلك تعتبر مصدر من مصادر البروتين والذي يوفر الاحتياجات الغذائية داخلياً وينمي صناعات أخرى بجانبه ، وتشغل المصايد السمكية في مصر مساحات شاسعة تزيد على ١٣ مليون فدان ، وبما يعادل قرابة ١٥٠% من الأرض الزراعية بها .

وتتنوع هذه المصادر بحسب طبيعتها. فمنها البحار، كالبحرين الأحمر والمتوسط ، ومنها البحيرات ،بحيرات المنزلة ، والبرلس ، والبردويل ، وإدكو وقارون ومريوط والبحيرات المرة، وملاحة بور فؤاد ، ومنها أيضاً مصادر المياه العذبة وتشتمل على نهر النيل بفرعيه والترع والمصارف، وإذا كانت المصادر السابقة مصادر طبيعية ، فإن الإنسان استحدث أخرى اصطناعية كبحيرة ناصر وبحيرة الريان، هذا بالإضافة إلى المزارع السمكية الموجودة في أنحاء مختلفة من مصر.

ثانياً . القطـــاع الصنـــاعي

شهدت مصر نهضة صناعية في القرن التاسع عشر على يد محمد علي الذي شهد عصره ارساء قاعدة صناعية ، شملت صناعة المنسوجات وصناعة السكر وعصرَ الزيوت ومضارب الأرز ، كما ازدهرت الصناعات الحربية ، وأقيمت ترسانة لصناعات السفن ومصانع لتحضير المواد الكيماوية.

ومع بدايات القرن الحادي والعشرين بدأت مصر مرحلة من مراحل النهوض بالصناعة المصرية ورفع القدرة التنافسية للمنتج المصري وتحديث الصناعة المصرية في إطار برنامج متكامل يساهم في رفع الصادرات للانضمام بفاعلية في الاقتصاد العالمي ، بالإضافة إلى توفير البيئة الملائمة للنشاط الصناعي والتجاري لتشجيع القطاع الخاص لقيامة بالدور الرئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وزيادة الدخل القومي .

ويمثل قطاع الصناعة مرتبة متقدمة من حيث الأهمية بالنسبة للاقتصاد القومي المصري، فهو يأتي في مقدمة القطاعات الاقتصادية من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢٠% ، بالإضافة إلى علاقته التشابكية القوية مع العديد من القطاعات الإنتاجية والخدمية ، علاوة على دوره في تنمية التجارة الخارجية وتحسين ميزان المدفوعات وقد بلغت مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج المحلي الإجمالي نحو ٥٠ مليار دولار، ساهم فية القطاع الخاص بنسبة ٨١.٣ %والقطاع العام بنسبة ١٨.٧.% .

وشهدت السنوات الأخيرة ارتفاعاً متدرجاً في إجمالي الصادرات الصناعية المصرية، حيث ارتفعت القيمة الإجمالية للصادرات من ١٣.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ ، لتصل إلى ٢٦,١١ مليار دولار عام ٢٠١٤، منها ١٢.٥ مليار دولار من منتجات الوقود والزيوت المعدنية و٢.٨ مليار دولار من السلع كاملة التصنيع[١].

ويعد قطاع التعدين من القطاعات الحيوية الهامة، حيث تقوم عليه العديد من الصناعات التي تحتاج إلى المعادن المختلفة ، وعلى الرغم من وفرة الدراسات الجيولوجية ، والتي تؤكد على أن مصر غنية بثرواتها المعدنية من ذهب وحديد وفوسفات ونحاس ورمال بيضاء ، وغيرها من المعادن الهامة ، إلا أن معظم هذه الثروات لم تستغل بعد ، ونجد أن منجم السكري للذهب والذي يصنف الثامن عالميا من حيث حجم احتياطي الذهب لم يتم استخراج الذهب منه وتمتلك مصر الكثير من المعادن التي تتنوع من حيث النوع والكم وأماكن التوزيع ، حيث بلغت قيمة صادرات النشاط التعديني المتمثل في المحاجر والمناجم والملاحات عام ٢٠٠٧ وفقًا لإحصائيات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، حوالي ٢٠٩٦ مليون جنيه.

ثالثاً . أحـداث ثـورة ٣٠ يونيـو ٢٠١٣

وبعد أحداث ثورة ٣٠ يونيو والاطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي من قبل الشعب المصري اثري احتجاجات ضخمة علي حكمة ، بدأت مصر في التدهور الاقتصادي أكثر مما كانت عليه بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ فبدأت المساعدات الخليجية والوقوف بجانب مصر من قبل السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة ، فقد منحت الأمارت العربية المتحدة ٣ مليار دولار امريكي ، تضمنت ٢ مليار وديعة لدي البنك المركزي ، ومنحة مليار دولار .

[١] سكاي نيوز . محمد جمال الهادي . **قطاعات الصناعة الاكثر تنوعا فى مصر يونيو ٢٠١٨**

ومنحت المملكة العربية السعودية مصر ٥ مليار دولار ، عبارة عن ٢ مليار دولار وديعة ، ومليار دولار نقداً ، و٢ مليار دولار نفط وغاز ، واخيراً الكويت منحت مصر ٤ مليار دولار ، ٢ مليار دولار وديعة ، ومليار دولار منحة لاترد ، ومليار أخر مشتقات نفطية وقد تسلمت مصر بالفعل سبعة مليارات دولار أمريكي ، من إجمالي ١٢ مليارات الدولارت تعهدت بها دول عربية خليجية منها ٣ مليار من الأمارات بالإضافة الى ملياري دولار فى كل من السعودية والكويت .

المبحث الثاني :. مدي تأثير الضرائب علي الاستثمارات الاجنبية والمحلية فى مصر

ظهرت حاجة الدول المتقدمة منها والنامية الى رؤوس الأموال وتظهر الحاجة بشكل أكبر فى الدول النامية لعدم تراكم المدخرات من جهة وانخفاض الدخل من جهة أخرى ، والحاجة الى رؤوس الأموال تأتي من المصدر الرئيسي للاستثمارات سواء كان تدبيرها مصادر محلية أو مصادر أجنبية ، وفى سعيها نحو جذب الاستثمارات استخدمت الدول أساليب عديدة ولعل من أهمها الحوافز و الإعفاءات الضريبية والغير ضريبية حيث أن الحوافز والإعفاءات ليست وحدها العامل المتحكم فى جذب الاستثمارات بل أن هذه الإعفاءات والدوافع لا تستطيع أن تؤدي الغرض منها الا فى ظل مناخ استثماري جيد يشجع على انتقال رؤوس الاموال وتدفقها وضمان نجاحها واستثمار معوقاتها[١].

ولقد حققت مصر في غضون السنوات الماضية أنجازاً في تجاوز اللازمة المالية والاقتصادية نتيجة الثورات ٢٥ يناير و٣٠ يونيو ومشكلة الديون وبناء البنية الاساسية الازمة للتنمية كما حققت إستقراراً ملحوظاً في سعر الجنيه خلال عام ٢٠١٨ وخفض معدلات التضخم خصوصاً بعد تعويم الجنيه المصرى والذي أدي الى التدفقات الدولارية الى البنوك ، فجاء النظام الضريبي المصري يسعي لموجهة رياح التغيير فقام بتقديم العديد من الحوافز الضريبية والإعفاءات التى تؤدى الى تنمية المدخرات وتشجيع الاستثمار واجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية وجلب الخبرات الفنية فى توصية الإنتاج وحماية المشروعات الاقتصادية والنهوض بها الى جانب توجيه التعمير الى أماكن عمرانية جديدة مثال ذلك العاصمة الادرية الجديدة وغيرها من المشروعات الكبرى مثل مشروع شرق التفريعة وغيرها وتوسيع الاستثمارات للنهوض بالدولة المصرية .

[١] شعيب محمد محمود . المجلة المصرية للدارسات التجارية . **تأثير الأعفاءات الضريبية على معدلات الاستثمار** . جامعة المنصورة ٢٠١٤

اولاً : الاعفاءات الضريبية ومدي أنعكاسها على الانتاج

توفر المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر بالاضافة الى المشروعات المتوسطة فرص عمل واسعة جدا نظراً لصغر رأس المال المستثمر فيها ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج القومى ، كما أنها تلعب دوراً هاماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، وذلك لدورها الفعال في توظيف العمالة وتوسيع قاعدة الملكية في المجتمع.

ولما كانت المحاسبة تساهم بالدور الهام فى تقديم الدعم المعلوماتى لتلك المشروعات على المستوى الخاص لصاحب المشروع أو على المستوى العام للدولة المصرية ، ومدها بالبيانات والمعلومات اللازمة من اجل التنمية والبقاء فى دنيا الاعمال ، فالعبء ملقى على المحاسب فى تقديم دوراً كبير جدا فى تبويب وتصنيف اتجاهات المشروع بدأ من دراسة الجدوى نهاية بإعداد القوائم المالية أو تقييم الاداء للمشروع والحكم بكل جدية على القيمة المضافة التى قدمها المشروع لصاحبه وللدولة.

والوسائل المناسبة لتطويرها وتنميتها ، بالاضافة إلى التعرف على الاساليب الفعالة لتمويل تلك المشروعات لزيادة نموها وخلق بيئة عمل مناسبة ومناخ استثمارى يساعد على تحقيق الخطط الطموحة لاصحابها ، ومع تعظيم ربحيتها تنعكس على زيادة العوائد الضريبية و ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة و متناهية الصغر تشّغل نحو ٨٠ % من قوة العمل في مصر كما تلعب دورا قويا فى دعم وتقوية الميزة التنافسية للاقتصاد المصرى.

ولعل قرار وزير المالية رقم ٤١٤ لسنة ٢٠٠٩ أعطى أكثر من مليون منشأة عدة مميزات أهمها اعفاء فئة منها من امساك الدفاتر ، كما أن القرار يسمح باستثناء المنشأة الصغيرة من المحاسبة على أساس نسبة الاتمام إذا كان من بين نشاطها عقود طويلة الاجل ويتم استبدالها بالمحاسبة على أساس المستخلصات المالية التى تحصل عليها لانها الاسهل فى المحاسبة الضريبية ويستفيد من ذلك صغار المقاولين والموردين فى المناقصات العامة ، كما يتيح القرار للمنشآت سداد الضريبة على ٣ دفعات وفى هذه الحالة ستستثنى المنشأة من الخضوع لنظام الخصم تحت حساب الضريبة ، كما سمح القرار بخصم قيمة إنفاق المنشأت الصغيرة لشراء أصول لازمة للنشاط من الوعاء الضريبي فى سنة الشراء مما يعد ميزة لتشجيعها على التوسع والنمو، وقسم القرار الوزاري المنشآت الصغيرة إلى ٣ فئات ، الأولى هى كل منشأة يقل رأسمالها المُستثمَر عن ٥٠ ألف جنيه ويقل رقم أعمالها السنوي عن ٢٥٠ ألف جنيه ويقل صافي ربحها السنوي وفقا لاخر ربط نهائي عن ٢٠ ألف جنيه.[١]

[١] د. محمود ابو العيون . مجلة الفكر القانوني و الاقتصادي . **الاصلاح الضريبي واثرة على الاستثمار** . ٢٠١٣ ص ٤٢٢ ، ٥٢٩

أما الفئة الثانية تضم كل منشأة يزيد رأسمالها المستثمر عن ٥٠ ألف جنيه ولا يتجاوز ٢٥٠ ألف جنيه أو يزيد رقم أعمالها السنوي عن ٢٥٠ ألف جنيه ولا يتجاوز مليوناً أو يزيد صافي ربحها وفقا لاخر ربط ضريبي نهائي عن ٢٠ ألف جنيه ولا يتجاوز ١٠٠ ألف جنيه ، وبالنسبة للفئة الثالثة ، فضمت كل منشأة يزيد رأسمالها المستثمر عن ٢٥٠ ألف جنيه أو يتجاوز رقم أعمالها السنوي مليون جنيه أو يزيد صافي ربحها السنوي وفقا لاخر ربط ضريبي نهائي على ١٠٠ ألف جنيه .

وتعفى الفئة الأولى من امساك أى دفاتر إذا كانت منشأة فردية ويكتفي بأن تصدر فاتورة بيع أما إذا كانت المنشأة شركة فتستثنى من إمساك دفاتر النشاط ويكتفي بأن تمسك "نوتة" على أن تحتفظ بفواتير الشراء والبيع وفي كافة الأحوال، ويتم محاسبة تلك المنشآت وفق اتفاقية توقعها مع المصلحة ولاول مرة لن تكون تلك المنشآت مطالبة باعداد إقرار ضريبي ويستثني قرار المنشآت الصغيرة من الفئة الثانية إمساك دفاتر النشاط ويكتفي بأن تمسك دفتر يومي مبسطا ذا خانات مبسطة لتسجيل الأصول .

وبلغت نسبة المشروعات الصغيرة (ذات راس المال أقل من ٥٠ ألف جنيه) نسبة ٩٧.٨% من إجمالى مشروعات السجل التجارى ، وتتركز المشروعات الصغيرة فى محافظات القاهرة والغربية والاسكندرية والجيزة والدقهلية والشرقية ، وتتأثر أنشطة التجارة والمطاعم والفنادق بالنصيب الأكبر من المشروعات الصغيرة والمتناهية فى الصغر حيث بلغت نسبتهم مجتمعة الى اجمالى المشروعات الصغيرة حوالى ٧٦.٩%، والشكل القانونى المسيطر على المشروعات الصغيرة فى مصر هو التاجر الفرد سواء بالنسبة للمشروعات الصغيرة أو متناهية الصغر.

إن عيوب أي تشريع تتضح من تطبيقه، وقد مضى على قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ عدة سنوات قد نتج عن التطبيق عيوب لابد من إصلاحها حتى تتواكب مع ثورة الإصلاح الاقتصادي التي تعتزم الدولة السير فيها وخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير لسنة ٢٠١١. والواقع أنه توجد علاقة قوية بين السياسة الضريبية والسياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة حيث تتوقف الحصيلة الضريبية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للدولة، كما أن مركز الدولة في المجال الدولي له دور كبير في السياسة الضريبية، وتؤثر الأخيرة في الفرد والجماعة معًا، لذلك فإن الإصلاح الضريبي لابد أن يرتبط بمفهوم إصلاح متكامل يربط بين التشريع الضريبي والإدارة الضريبية وممولي الضريبة وممثليهم فكلٍ منهما يؤثر في الآخر ويتأثر به، وكلاهما يؤثر على الاقتصاد المصري.

و تنبع أهمية البحث من الدور الذي تلعبه الضرائب على الدخل في الاقتصاد المصري، حيث تعتبر حصيلتها موردًا أساسيًا لمواجهة المصروفات العامة، وتمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونظرًا لأن الاقتصاد المصري يعتمد إلى حد كبير على الضرائب على الدخل باعتبارها أهم الإيرادات العادية اللازمة لتمويل النفقات العامــة لاسيما ونحن في أشد الحاجة إلى زيادة حصيلة الضرائب خاصة بعد أن بلغ عجز الموازنة العامة ما يقرب من ١٨٠ مليار جنيه بعد ثورة ٢٥ يناير ، فإن الأمر يتطلب في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي دراسة النظام الضريبي، من حيث تطوره ، والتعرف على أبعاده وإصلاح أوجه القصور به.

ثانيا : الحوافز الضريبة اداة الدمج الاقتصادي

واجهت مصر مؤخرا عبر الرئيس عبد الفتاح السيسي، دعوة لأصحاب مشروعات الاقتصاد غير الرسمي للاندماج في الاقتصاد الرسمي، مقابل الإعفاء من الضرائب لمدة ٥ سنوات متواصلة وينتشر الاقتصاد غير المنظم (غير الرسمي) على نطاق واسع ، لأسباب مرتبطة بالفساد الإداري في المحليات والجهاز الحكومي، وتعقيد إصدار تراخيص لمزاولة أنشطة معينة خاصة المشاريع الصغيرة والمؤسسات الفردية ، والضرائب المرتفعة والاقتصاد غير الرسمي ويعرف على أنه إجمالي قيمة الأنشطة الاقتصادية التي تجرى بمعزل عن التسجيل القانوني لدى الدولة، وتغيب عن نظرها ولا تظهر في سجلاتها ولا تخضع لرقابتها ولا في تحصيل الضرائب .

و تقدر الحكومة المصرية حجم الاقتصاد غير الرسمي بنحو ١.٨ تريليون جنيه (١٠٠.٨ مليار دولار) حتى نهاية العام الماضي ٢٠١٧ ، وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن نسبة الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد في البلدان النامية ما بين ٤٠ و٧٠ % ، كما قدرت وزيرة التخطيط المصرية ان القطاع غير الرسمي بنحو ٤٠ % من حجم الاقتصاد القومي ، ويمتد نطاق القطاع غير الرسمي ليشمل المنشآت والأنشطة متناهية الصغر التي تجري على هامش العلاقات الأسرية، ليشمل التهرب الضريبي، والعمالة غير الرسمي

ويفضل الباحثون استخدام مصطلح "الاقتصاد غير الرسمي" للدلالة على الأنشطة والمعاملات والقيم الاقتصادية التي تغيب عن التسجيل طبقا للقانون في ضوء التداخل الكبير بين القطاعين غير الرسمي والرسمي .

ويتسم القطاع غير الرسمي بعدد من السمات، أبرزها غياب تسجيل المنشأة في السجلات الرسمية للدولة بمختلف أنواعها ، وصغر حجم التشغيل فيها ومحدودية رأس المال المستثمر، والاعتماد على

التشغيل اليدوي ، ويقوم القطاع غير الرسمي بتوفير العديد من السلع والخدمات الرخيصة نسبيا لمنخفضي الدخل العاملين في القطاع الرسمي.

كما تتجه بعض المصانع إلى الاعتماد في بعض العمليات على القطاع غير الرسمي وذلك لتقليل النفقات، وإيجاد أساليب إنتاج أكثر مرونة عن طريق التعاقد من الباطن لأداء بعض العمليات ، وللقطاع غير الرسمي آثار سلبية على الدخل القومي المصري ، منها توفير بضائع غير قانونية، وتقليد عدد من المنتجات التي تنتجها المشروعات الرسمية، ووضع علامة تجارية غير مسجلة ، وينطوي تحول القطاع غير الرسمي إلى قطاع رسمي على عدة مزايا ، أبرزها أنه وسيلة لزيادة الموارد المالية للدولة ، وإتاحة مزيد من فرص استفادة المنشآت من مميزات الاقتصاد الرسمي مثل حماية حقوق الملكية الفكرية ، والائتمان والقدرة على التوسع ، وتشتمل المزايا أيضا على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وخفض معدلات الفقر، لوجود علاقة موجبة بين تطبيق القوانين والنمو الاقتصادي، توفير مزيد من الحماية للفئات المهمشة من العمال وأصحاب الأعمال .

ويتطلب علاج مشكلة الاقتصاد غير الرسمي، بخلاف تبسيط إجراءات التسجيل وإصدار التراخيص، وحصر جوانب التهرب الضريبي والعمالة غير المسجلة وغير المنتظمة ، ولكي يقبل العاملون في القطاع غير الرسمي التحول إلى المنظومة الرسمية ، يتعين على الحكومة المصرية أن تتخذ بعض الخطوات ، منها عدم النظر إلى الأمر من زاوية الضرائب ، ولكن النظر من خلال الدور التنموي الذي يقوم به حال التحول إلى الاقتصاد الرسمي كما يجب على الحكومة أن توفر نظاما للضرائب يراعي ظروف وإمكانات القطاع غير الرسمي ، بما يخلق مناخا تصالحياً بينه وبين الحكومة ، ويتعين أن توفر الحكومة مظلة إدارية جامعة للأنشطة المستهدف تنظيمها .

وبما يضمن الحماية القانونية والاجتماعية والتنظيمية للأنشطة حديثة التنظيم وللعاملين بها ، وبرأي الكثيرين، فإن الحافز الضريبي ليس العلاج السحري لمشكلة القطاع غير الرسمي في مصر، دون مواجهة شاملة من السياسة الاقتصادية لعلاج الأمر من كل الأبعاد والزوايا .

يوضح الجدول التالي اثر الضرائب على الدخل القومي فى مصر الصفحة التالية

جدول ١ يوضح اثر الضرائب على الدخل القومي فى جمهورية مصر العربية

البيان	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
الدخل القومى بالمليار دولار أمريكي	٧٩٦	٨٢٢	٨٥٨	٨٨٨	٩٣٢	٩٩٠	١٠٥	١١٠
معدل التغير %	٤.١٢	٣.٢٢	٤.٢٧	٣.٥١	٤.٨٥	٦	٥.٩٠	٥.٣٣
ضرائب متعلقة بالمدفوعات العمالية(كسب العمل)%	٢٥.٨٠	٢٧.١٠	٢٥.٨٠	٢٣.٤٠	٢٣.٩٠	٢٤.١٠	٢٤.٤٠	٢٧.٣٠
ضرائب الارباح التجارية%	١٣.٢٠	١٣	١٣.٢٠	١٣.٢٠	١٦.٤٠	١٦.٤٠	١٤.٧٠	١٣.٦٠
الضرائب التي تدفعها الشركات من الارباح التجارية %	٣.٥	٣.٥	٣.٥	٣.٥	٤.٤٠	٤.٤٠	٤.٤٠	٤.٤٠
عدد مدفوعات الضرائب سنويا	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩	٢٩
ضرائب السلع والخدمات	٢٤.٢٣	٢٧.٦١	٢٧.٢٨	٢٧.٤٧	٢٠.٥٥	٢٦.١١	٢٦	٢٧.١
ضرائب الارباح الرأسمالية %	٢٥.٢٦	٢٩.٦٢	٢٦.١٥	٢٩.١٨	٢٣.٢٩	٢٤.١١	٢٤	٢٣
ضرائب علي التجارة الدولية الواردات والصادرات %	٤.٨٥	٤.٥٩	٤.٢٤	٤.٥١	٣.٤٠	٤.١٥	٤.١	٤.١٢
اجمالي الضرائب علي الدخل الارباح الرأسمالية %	٤٤.٩٤	٤٦.٦٥	٤٣.٩٩	٤٦.٩٠	٤٦.٤٦	٣٢.٤٣	٤٥	٤٨
أجمالى سعر الضريبة	٢٠.٢٥	٢١.٧٢	٢٠.٥٩	٢١.٧١	١٩.٧٧	١٨.٨١	٢٠.٣٧	٢١.٠٧

التعلق على الجدول رقم ١ اثر الضرائب على الدخل القومي فى مصر

يوضح الجدول رقم (١) أثر الضرائب على الدخل القومي فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ٢٠١٠ الى ٢٠١٧ ومعدل التغير لهذه الفترة وإجمالى ضريبة الارباح التجارية كنسبة مئوية وعدد المدفوعات السنوية بالأضافة الى الضرائب الاخرى الخاصة بالمدفوعات المتعلقة بالعمال والضرائب على التجارة الدولية (الواردات و الصادرات) كما يحتوي هذا الجدول علي الضرائب المفروضة على السلع والخدمات بالأضافة الى أجمالى الضرائب على الدخل والارباح الرأسمالية وفى النهاية اجمالى سعر الضريبة اما بالنسبة للبنود التالية يتضح الاتي :

معدل التغير : يتضح من الجدول أنه خلال عام ٢٠١٠ كانت نسبته عالية ثم بدأ بالتراجع خلال السنوات 2011 نتيجة ثورة ٢٥ من يناير وبدأ بالزيادة خلال عام ٢٠١٢ وبدأ بالتراجع خلال عام ٢٠١٣ لثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ . ليسجل اقل معدل نمو في تلك السنوات ٢٠١١ و ٢٠١٣ وجاء بالزيادة خلال عام ٢٠١٤ . ٢٠١٧.

الضرائب المتعلقة بالمدفوعات العمالية (كسب العمل) : اتضح انه خلال عام ٢٠١٠ كانت متراجعة وبدأت بالارتفاع خلال عام ٢٠١١ . وتراجعت خلال ٢٠١٢ . ٢٠١٤ وبدأت بالارتفاع خلال عام ٢٠١٥ . ٢٠١٧ .

ضرائب الأرباح التجارية : اتضح من الجدول السابق ان حصيلة ضرائب الارباح التجارية كانت مرتفعة خلال عام ٢٠١٤ . ٢٠١٥ وكانت متراجعة خلال عام ٢٠١٠ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ .

الضريبة التى تدفعها الشركات من الارباح التجارية : نجد في السنوات ٢٠١٠ . ٢٠١٣(٣.٥%) وجاءت في ٢٠١٤ . ٢٠١٧ (٤.٤٠ %).

عدد مدفوعات الضرائب السنوية : نجد ان عدد المدفوعات الضريبية خلال السنوات ٢٠١٠ . ٢٠١٧ (٢٩) ويلاحظ الباحث ان المدفوعات الضريبية ثابته وهذا يدل علي عدم النظر في تلك المدفوعات الضريبية .

الضرائب علي السلع والخدمات : يتضح من الجدول انه في عام ٢٠١٤ كانت أقل معدلات الضريبة وكانت مرتفعة خلال اعوام ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٧

الضرائب علي الارباح الرأسمالية : جاءت في ٢٠١٦. ٢٠١٧ بالتراجع نتيجة للسياسات الضريبة التي اتخذتها الحكومة وكانت مرتفعه خلال ٢٠١٠ . ٢٠١٥ .

الضرائب علي التجارة الدولية (الواردات والصادرات) : انها كانت متراجعة خلال عام ٢٠١٤ وكانت مرتفعة خلال اعوام ٢٠١٠ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، ٢٠١٣ ، ٢٠١٥ ، ٢٠١٦ ، ٢٠١٧ .

اجمالى الضرائب على الدخل والأرباح والأرباح الرأسمالية : حيث ان النسبة كانت بين ٤٤.٩٤ % خلال عام ٢٠١٠ وارتفعت خلال عام ٢٠١١ وانخفضت خلال عام ٢٠١٢ وارتفعت خلال الاعوام ٢٠١٣ . ٢٠١٧ .

اجمالي سعر الضريبة : كـان اجمـالي سعر الضريبة في تلك السنوات ، بين ٢٠.٢٥ . ٢١.٠٧%

ومن هنا نرى ان الضرائب تمثل محوراً هاما لزيادة الدخل القومي حيث انها تمثل الدخل الاكبر فى جميع القطاعات المالية .

المراجع

١. بيان رئاسة مجلس الوزراء . **المؤتمر الاقتصادي . حوافز الاستثمار من أجل بناء اقتصاد مصري قوي** . مارس ٢٠١٥.

٢. البنك الدولى . ماشين واي باك . **الاقتصاد المصري ومدي تأثير الثورات علية** سبتمر ٢٠١٦

٣. سكاي نيوز . محمد جمال الهادي . **قطاعات الصناعة الاكثر تنوعا فى مصر** يونيو ٢٠١٨

٤. شعيب محمد محمود . المجلة المصرية للدارسات التجارية . **تأثير الأعفاءات الضريبية على معدلات الاستثمار** . جامعة المنصورة ٢٠١٤

٥. د. محمود ابو العيون . مجلة الفكر القانوني و الاقتصادي . **الاصلاح الضريبي واثرة على الاستثمار** . ٢٠١٣ ص ٤٢٢ ، ٥٢٩

٦. على حميد . **الحوافز الضريبة والاقتصاد** . وكالة الانضوال ٢٠١٨

٧. د. عبدالرسول عبدالهادي . المؤتمر الضريبي الرابع . **أثر الضرائب على الاستثمار فى مصر والدول العربية ٢٠٠٤**